

رَقْمُ الصُّكُّ: ٢٤٢٠٢٨٦٤ تارِيخه: ١٤٣٤/٥/١
 رَقْمُ الدُّعُوِيِّ: ٢٤١٢٨٠٢٨
 رقم قرار التصديق من محكمة الاستئناف :
 ٢٤٢٦٦٠٢٥ تاريخه: ١٤٣٤/١١/٢٢ هـ

المَوْضُوعَات

عقد - إجارة - مطالبة بقيمة تحسينات - الأصل في الشروط الحل
 - ما يقوم به المستأجر من تحسينات لا تلزم المؤجر إذا نص العقد
 على ذلك - وجوب الوفاء بالعقود - رد دعوى المدعى .

السَّنْدُ الشَّرِعيُّ أَو النَّظَامِيُّ

- ١- قوله تعالى {يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود}.
- ٢- قوله صلى الله عليه وسلم (المسلمين على شروطهم) .

مُلْخَصُ القَضِيَّةِ

ادعى المدعى ضد المدعى عليه بأنه استأجر من المدعى عليه بيتاً شعبياً مرفقاً به ثلاثة محلات في حي بجدة بأجرة قدرها عشرون ألف ريال وقام بعمل تحسينات بال محل كلفته مبلغ وقدره خمسة وخمسون ألف ريال وطلب منه المدعى عليه بعدم تجديد العقد ويطلب بإلزامه بتعويضه عن الخسارة التي تكبدها في التحسينات وقدرها خمسة وخمسون ألف ريال هكذا ادعى، أجاب المدعى عليه بإنكار عمل التحسينات من قبل المدعى وأن الذي قام به هو عمل فتحة واحدة بدون علمه ولا إخطار كتابي وأنه لا يستحق شيء ويطلب رد الدعوى، ليس للمدعى بينة على أن المدعى عليه يتلزم بدفع التعويضات، أضاف المدعى عليه بأن المادة الخامسة من عقد

الإيجار تنص (بأن لا يحق للمستأجر إجراء أي تغيير في الواجهات الخارجية أو الترتيبات الداخلية إلا بعد الحصول على موافقة خطية من المالك ... كل هذا بدون حق مطالبة الطرف الثاني للطرف الأول بأي تعويض علماً بأن كل الإصلاحات والتغييرات التي سيوافق عليها المؤجر خطياً تكون على نفقة المستأجر بـ كاملاً)، بناء على المادة الخامسة من العقد المبرم بين الطرفين، ولقوله تعالى : (يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود)، ولأن الأصل في الشروط الحال ولقوله صلى الله عليه وسلم : (المسلمين على شروطهم)، لما تقدم صدر الحكم برد دعوى المدعي لعدم استحقاقه ما يدعى به، قنع المدعي عليه بالحكم واعتراض المدعي بلائحة ، صدق الحكم بعد مداولة من الدائرة الحقوقية الثالثة بمحكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة.

نصّ الحُكْم ، إعلام الحُكْم

الحمد لله وحده وبعد فلدي أنا القاضي في المحكمة العامة بمحافظة جدة وبناء على المعاملة المحالة لنا من فضيلة رئيس المحكمة العامة بمحافظة جدة المساعد برقم ٣٤١٢٨٠٢٨ وتاريخ ١٤٣٤/٠٣/١٧ المقيدة بالمحكمة برقم ٣٤٦١٧٣٥٥ وتاريخ ١٤٣٤/٠٣/١٠ ففي يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٤/٠٥/١٠ افتتحت الجلسة الساعة ٣٠ : ١١ وفيها حضر المدعي أصالة سعودي الجنسية بموجب السجل المدني رقم وحضر لحضوره المدعي عليه أصالة سعودي بالسجل رقم وسؤال المدعي عن دعواه أفاد قائلاً : لقد قمت باستئجار بيت شعبي من دورين وبه مرفق

ثلاث محلات من المدعى عليه في حي بجدة بمبلغ وقدره عشرون ألف ريال وكانت ملتزم بالإيجارات وقامت بعمل تحسينات في هذه المحلات كلفتها خمسة وخمسون ألف ريال ثم قام المدعى عليه وطلب مني عدم تجديد العقد أطلب إلزامه بتعويضي عن الخسائر التي تكبدتها في التحسينات وهي مبلغ وقدره خمسة وخمسون ألف ريال ودفعها لي هذه دعواني وبعرضها على المدعى عليه أجاب قائلاً : ما ذكره المدعى في دعواه غير صحيح والمدعى قام بعمل فتحة واحدة بدون علمنا ولا إخطار كتابي منا وعليه فهو لا يستحق شيئاً لذا أطلب رد دعوى المدعى هكذا أجاب ثم جرى الاطلاع على عقد الإيجار الذي بين الطرفين فوجدت البند الخامس يتضمن مانصه : لا يحق للمستأجر إجراء أي تغيير في الواجهات الخارجية أو الترتيبات الداخلية إلا بعد الحصول على موافقة خطية من المالك أو من ينوب عنه وإلا كان على نفقة إعادة المكان المؤجر إلى حالته التي كان عليها إما فوراً وإما عند انتهاء عقد الإيجار وتسليم المكان المؤجر وهذا الاختيار حسب رغبة الطرف الأول كل هذا بدون حق مطالبة الطرف الثاني للطرف الأول بأي تعويض علماً بأن كل الإصلاحات والتغييرات التي سيوافق عليها المؤجر خطياً تكون على نفقة المستأجر بكاملها أ.هـ وبسؤال المدعى عن بيته على أن المدعى عليه قد التزم بتعويضه عما قام به من إصلاحات أجاب قائلاً : لا يبينه لدى على ذلك هكذا أجاب وبعرضه على المدعى عليه أجاب قائلاً : إن المادة الخامسة من العقد تضمنت مانصه : (كل هذا بدون حق مطالبة الطرف الثاني للطرف الأول بأي تعويض علماً بأن كل الإصلاحات والتغييرات

التي سيوافق عليها المؤجر خطيا تكون على نفقة المستأجر بكاملها) وقد حاولت الصلح بين الطرفين فأصر المدعى عليه على رفضه عليه فبناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة وبما أن المدعى حصر دعواه في المطالبة بتعويضه عما قام به من تحسينات وذلك بمبلغ وقدره خمسة وخمسون ألف ريال وبما أن المدعى عليه أنكر دعوى المدعى جملة وتفصيلا وبما أن العقد الذي بين الطرفين قد نص كما في المادة الخامسة منه (كل هذا بدون حق مطالبة الطرف الثاني للطرف الأول بأي تعويض علما بأن كل الاصلاحات والتغييرات التي سيوافق عليها المؤجر خطيا تكون على نفقة المستأجر بكاملها) ولقوله تعالى : (يا أيها الذين أمنوا أوفوا بالعقود) الآية وأن الأصل في الشروط الحال ولقوله صلى الله عليه وسلم : (المسلمين على شروطهم) وجميع ما تقدم فقد حكمت برد دعوى المدعى لعدم استحقاقه ما يدعيه وبعرضه على الطرفين قرر المدعى عليه القناعة وقرر المدعى عدم القناعة وطلب الاستئناف فأجيب إلى طلبه وجرى تسليميه نسخة من الحكم للاعتراض عليه خلال ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ الحكم وإذا انتهت مدة الاعتراض ولم يتقدم باللائحة الاعتراضية فيسقط حقه في طلب الاستئناف ويكتسب الحكم القطعية وأغلقت الجلسة الساعة ١٢:٠٠ وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . حرر في ١٤٣٤/٥/٠١ هـ .

الحمد لله وحده وبعد فلدي أنا القاضي في المحكمة العامة بمحافظة جدة ففي يوم الأحد الموافق ١٤٣٤/١٠/٢٥ هـ افتتحت الجلسة الساعة ٣٠:٠٨ وفيها حضر المدعى أصالة المدونة هويته

سابقاً ولم يحضر المدعى عليه ولم يردنا ما يفيد تبلغه وقد عادت لنا المعاملة من محكمة الاستئناف بمكة المكرمة بخطاب فضيلة رئيسها رقم ٣٤٦١٧٣٥٥ وتاريخ ١٤٣٤/٦/١٨هـ والمتضمنة القرار الصادر من الدائرة الحقيقية الثالثة في محكمة الاستئناف برقم ٣٤٢٣٧٨٠٥ وتاريخ ١٤٣٤/٦/١٢هـ والذي نصه بعد المقدمة: (وبدراسة الحكم وصورة ضبطه ولائحته الاعترافية تقرر إعادة إعادتها لفضيلته للاحظة أنه ذكر في اللائحة ما يوجب فتح جلسة والتأكد منه وهو وجود موافقة خطية فهل هذا ثابت .. إلخ وإجراء المقتضى الشرعي نحوه وبالله التوفيق قاضي استئناف توقيع وقاضي استئناف توقيع ورئيس الدائرة صقر المدرع توقيع) أ . هـ وعليه أجيبي أصحاب الفضيلة وفهم الله لطاعتكم وهداتهم لمرضاته أنه بسؤال المدعى من الموافقة الخطية التي ذكرها أجاب قائلاً : إن بيتي هي ما ورد في الخطاب الصادر من المدعى عليه بتاريخ ١٤٣٣هـ ونصه : (اتعهد أنا بمساعدة السيد وتمكينه من تحصيل جميع إيجاراته المتبقية لدى سكان بيت عمتي في حي واعطائه مهلة إلى آخر شهر محرم ١٤٣٤ لاستلام البيت منه ومن حق اغلاق محلين الذي استحدثهم في البيت وهذا تعهد منا بذلك توقيع) أ . هـ وبسؤاله هل لديك بينة أخرى أجاب قائلاً : لا ليس لدى بينة أخرى وبالاطلاع على هذا الخطاب لم أجده فيه ما يدل على إذن المدعى عليه للمدعى باستحداث المحلين اللذين يطالب المدعى بالتعويض عن الخسائر التي تكبدها عليه فلم أجده تأثيراً على ما حكمت به سابقاً أمرت بالحاق ذلك على صكه وسجله وإعادته إلى محكمة الاستئناف وأغلقت الجلسة الساعة ٠٠

: ٠٩ وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . حرر في ٢٥/١٠/١٤٣٤هـ .

الحمد لله ، والصلوة والسلام على رسول الله ، وبعد : فقد جرى منا نحن رئيس وأعضاء الدائرة الحقوقية الثالثة في محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة الاطلاع على هذا الصك الصادر من فضيلة الشيخ القاضي بالمحكمة العامة بجدة المسجل بعدد ١٤٣٤/٠٥/٠١هـ المتضمن دعوى ضد في مبلغ مالي المحكوم فيه بما دون باطننه وبدراسة الحكم وصورة ضبطه ولائحته الاعتراضية تقررت الموافقة على الحكم بعد الإجراء الأخير وبالله تعالى التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .